العيار حاضر عن الأيتام بالجامعة العربية

شارك أمين عام مبرة خير الكويت ناصر العيار في ندوة عن الأيتام عقدت في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، بمناسبة يوم اليتيم العربي، وقدم ورقة عمل تناول فيها تجربة د.عبدالرحمن السميط في أعمال الخير ومساعدة الفقراء وخدمة الأيتام في القارة الأفريقية ورعايتهم على مدار أكثر من 35 سنة بافتتاح المدارس والمستوصفات ودور الرعاية ومراكز الإيواء وسواها من أعمال الخير في افريقيا والعالم، حتى بات اسمه معروفا على مستوى القارة السوداء بأسرها، الى ان أسقطه المرض مؤخرا. وأشاد الحضور بمضمون الورقة التي قدمها العيار، وأثنوا على دور الكويت حكومة وشعبا في خدمة الأيتام ورعايتهم داخل الكويت وفي شتى أرجاء العالم، وتمنوا الشفاء للدكتور السميط حتى يستأنف عطاءه الإنساني.

في تعقيبه على إنشاء اللجنة العليا لحقوق الإنسان والعدل

الوزير الشهاب: الكويت ملتزمة بإقرار العدالة وتعزيز حقوق الإنسان انطلاقاً من تشريعاتها الوطنية

أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب التزام الكويت بإقرار العدالة وتعزيز حقوق الإنسان على أرضها، مشيرا الى ان ذلك الالتزام نابع من تشريعاتها الوطنية والمبادئ السامية التي تضمنها دستور البلاد الصادر في 1962 الذي أكد في ديباجته إيمان الكويت وحرصها الراسخ على احترام جميع مجالات حقوق الإنسان وصونها والعمل على تطويرها لمواكبة متطلبات المجتمع الدولي. جاء ذلك في تعقيب للوزير الشهاب على القرار الوزاري الصادر في مارس الماضي بإعادة تشكيل اللجنة العليا لحقوق الإنسان، وإضافة اختصاصات جديدة وتوسيع دائرة الأعضاء من الوزارات والمؤسسات المشاركة فيها.

وقال ان صدور ذلك القرار جاء امتدادا لسلسلة حلقات طويلة من الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة الكويتية لحماية وصون حقوق مواطنيها وكل من يعيش على أرضها، وأضاف ان ذلك القرار جاء ليعزز مسيرة المواثيق والاتفاقيات العربية والاقليمية والدولية التي ابرمتها مع العديد من الجهات المعنية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، لافتا الى ان عدد تلك الاتفاقيات تجاوز الـ25 اتفاقية بعضها تناول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبعض الآخر منها تناول حماية الملكية الفكرية والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما في ذلك القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحماية حقوق الطفل ومناهضة التعذيب وتجارة الرقيق، فضلا عن الاتفاقيات الخاصة بالسخرة أو العمل الإجباري وحظر الاتجار بالأشخاص، في حين تناول البعض الآخر منها الاتفاقيات الخاصة بالإرهاب الدولي.

جمال الشهاب

وأوضح الوزير الشهاب ان من ابرز اختصاصات لجنة حقوق الإنسان المشكلة تقديم الرأي والمشورة لأصحاب القرار بالدولة في جميع القضايا المتعلقة بتلك الحقوق ومراجعة الأنظمة والقوانين التي تم اقرارها مستقبلا واقتراح تعديلها بما ينسجم مع تطوير القواعد القانونية الدولية واحكام الشريعة الإسلامية وإبداء الرأي في الاتفاقيات الدولية والمشروعات المتعلقة بها ووضع مخطط وطني يشمل قطاعات وهيئات الدولة الرسمية من أجل تأكيدها واحترامها ونشر الوعي بأهميتها من خلال وسائل الإعلام المختلفة والعمل على إدراج مفاهيمها الأساسية في المقررات الدراسية عبر مختلف مراحل التعليم وإعداد تقارير بشأن المسائل والموضوعات التي تحال من اللجنة البرلمانية للدفاع عن حقوق الإنسان، الى جانب اعداد الرد على التقارير الدورية وغير الدورية للمنظمات الحكومية منها وغير الحكومية عن أوضاع حقوق الإنسان بالكويت، وكذلك إعداد الرد على التقارير التي ينبغي على الكويت تقديمها بمقتضى الاتفاقيات الدولية المرتبطة بها.

واختتم الوزير الشهاب تعقيبه بالتأكيد على حرصه الشديد على ان تضم اللجنة العليا لحقوق الإنسان ممثلين عن العديد من الجهات الحكومية والأهلية المعنية، وأيضا منتدبين من المجلس الأعلى للقضاء ممثلا بأحد المستشارين وآخر من النيابة العامة بما في ذلك ممثلون عن وزارات العدل والداخلية والخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل والصحة والأوقاف والشؤون الإسلامية وبعض الشخصيات العامة والأكاديمية المتخصصة بخبراتها الطويلة في مجال حقوق الإنسان.

للاشتراك اتصل على
22272770
أو قم بزيارتنا على الموقع التالي
www.alanba.com.kw

تأكيداً لما انفردت به «الأنباء» بعد تفويضه من قبل وزير الأوقاف في بعض الاختصاصات الإدارية

الشعيب ترأس مجلس قطاع المساجد: وقف تسجيل خطب الجمعة وفتح مكبرات الصوت ومراجعة ميثاق المسجد

تأكيدا لما انفردت به «الأنباء» في عددها الصادر امس فقد عقد مجلس قطاع المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية اجتماعا صباح امس الخميس برئاسة الوكيل المساعد لشؤون المساجد وليد عيسى الشعيب وعضوية مديري المساجد لمتابعة تنفيذ القرار الوزاري رقم 78 لسنة 2012 والذي أصدره وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال أحمد الشهاب، بشأن تفويض الوكيل المساعد لشؤون المساجد في بعض الاختصاصات لاتخاذ القرارات الإدارية اللازمة لتنظيم العمل بكل المساجد في الدولة.

وقال الوكيل المساعد لشؤون المساجد وليد الشعيب ان اجتماع مجلس القطاع خلص بعد مناقشة القرار الوزاري وما تضمنه من بنود، إلى مجموعة من القرارات التي تتوافق مع مقتضيات المصلحة العامة، وبما يحفظ للمساجد هيبتها ومكانتها، ويمكنها من أداء رسالتها بكل أبعادها الإيمانية والتربوية والثقافية ويؤكد على دورها الريادي في صيانة المجتمع وحماية الوحدة الوطنية ودعم أواصر الترابط الاجتماعية بين أبنائه.

وتابع الشعيب: وانطلاقا من استراتيجية وزارة الأوقاف ورؤيتها المستقبلية ووسطية منهجها الدعوي، فقد اتخذ المجلس قرارا بعدم تسجيل خطبة الجمعة تأكيدا على ثقة الوزارة في خطبائها وإيمانا بتحملهم لمسؤولياتهم تجاه المهمة المناطة بهم ومدى تأثيرها في المجتمع، وأن رقابتهم الذاتية

وليد الشعيب متحدثا خلال ترؤسه اجتماع مجلس المساجد

فتح أبواب المساجد قبل صلاة الفجر بساعة وتستمر إلى ما بعد الشروق بنصف ساعة ويعاد فتحها قبل صلاة الظهر بساعة واحدة وتغلق بعد الصلاة بنصف ساعة

على أنفسهم ستجعلهم أكثر التزاما بالمنهج الوسطي البعيد عن الإفراط أو التفريط.

وتابع الشعيب قائلا: وفيما يخص تحديد أوقات فتح المساجد للمصلين ومواعيد إغلاقها، فقد اتخذ المجلس قرارا يكفل للمصلين الوقت الكافي لإقامة شعائر الصلاة وسننها، فقد تقرر أن تفتح المساجد قبل صلاة الفجر بساعة واحدة وتستمر إلى ما بعد الشروق بنصف ساعة على أن يعاد فتحها قبل صلاة الظهر بساعة واحدة وتغلق بعد الصلاة بنصف ساعة.. ثم يعاد فتحها قبل صلاة العصر بنصف ساعة وتظل المساجد مفتوحة إلى ما بعد صلاة العشاء بساعة واحدة، وبعد صلاة العشاء بساعتين في المساجد الكائنة بالأسواق والضواحي.

واضاف الشعيب: وناقش المجلس موضوع فتح مكبرات الصوت وبعد المناقشة اتخذ قرارا بفتح مكبرات الصوت في جميع الفروض بالمساجد الكائنة بالضواحي والطرق السريعة والأسواق التجارية والمناطق الصناعية والشاليهات والمزارع وإسطبلات الخيل والجواخير وما شابهها

فتح مكبرات الصوت في جميع الفروض بالمساجد الكائنة بالضواحي والطرق السريعة والأسواق التجارية والمناطق الصناعية والشاليهات والمزارع وإسطبلات الخيل والجواخير وما شابهها

وأشار الشعيب إلى أن المجلس اتخذ قرارا بتشكيل فريق عمل لمراجعة ميثاق المسجد، وقد تم تكليف مدير مكتب الشؤون الفنية وتفويضه في اختيار أعضاء الفريق على أن يضم في عضويته نخبة من ذوي الخبرة والاختصاص من داخل الوزارة وخارجها من المهتمين بشؤون المساجد على أن يكون من بين أعضاء اللجنة نخبة من الأئمة والخطباء الكويتيين البارزين في المحافظات الست، وكذلك المختصون بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، كذلك مراجعة اللوائح والتنظيمات المنصوص عليها في دليل العمل بالمساجد لمواكبة المستجدات وما تقتضيه المصلحة العامة وسيتم العمل بهذا القرار فور الانتهاء من تشكيل اللجنة.

وختم الشعيب بقوله: إن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لا تألو جهدا في تحمل المسؤوليات المناطة بها، وخاصة مسؤوليتها عن المساجد والاهتمام بها، والعمل على إظهارها بالشكل الذي يليق بها كونها بيوت الله على الأرض ودور عبادة ومحاضن تربوية وتثقيفية، مشيرا إلى أن مسؤولية الوزارة تجاه المساجد تنبثق من اهتمام الدولة بها ورعايتها الكاملة لها.

● أسامة أبو السعود

جانب من الاجتماع (محمد ماهر)

«الأوقاف» توقّع اتفاقية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت

أكد وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية د.عادل الفلاح أن التنمية المجتمعية فريضة إسلامية يسعى من خلالها المسلم الى التفاعل مع محيطه وبيئته، مشيرا الى ان مشروع تطوير الخطاب الديني من اجل التنمية المستدامة مشروع حضاري يأتي متناغما مع استراتيجية الوزارة التي تعزز قيم الشراكة مع المؤسسات والهيئات الداخلية والخارجية.

وقال الفلاح خلال مؤتمر صحافي عقد صباح امس في مجمع الوزارات ان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية احتفلت بتوقيع بروتوكول تعاون وشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت عبارة عن وثيقة مشروع تطوير الخطاب الديني من اجل التنمية المستدامة، وذلك بهدف بناء قدرات القادة الدينيين والمؤسسات الدينية وتعزيز قدراتهم وإمكانياتهم على استخدام الخطاب الديني الوسطي في مواجهة التحديات التنموية وحماية حقوق الإنسان.

وبين الفلاح ان الهدف من الشراكة هو إيجاد نوع من التعاون في جميع نواحي الحياة وذلك من خلال توفير برنامج للقادة الدينيين للبحث والتفاعل مع تحديات التنمية وحقوق الإنسان في الكويت وتطوير الفهم الشامل لهذه التحديات وإظهار الحاجة لمعالجة تلك التحديات في جميع نواحي الحياة مثل البيئة، والتنمية البشرية والصحة، وكذلك زيادة الوعي بأهمية التوافق المتأصل ما بين مبادئ الدين الحنيف وحقوق الإنسان لتحقيق التنمية.

كما بين انه تم تحديد مجموعة من القادة الدينيين المستعدين للمشاركة في مجال التنمية وبناء قدراتهم لتمكينهم من العمل كمدربين لأقرانهم وللمجتمع ككل، موضحا ان المشروع سيقوم بإنتاج المواد المطبوعة والمواد الإعلامية، بما في ذلك كتيب تدرب، وفيلم وثائقي، بالإضافة الى الأدوات التعليمية المساعدة.

وقال الفلاح انه مما لا شك فيه أن تجديد الخطاب مطلب دعوي ملح في ظل ما يعيشه العالم من تلاحق مستمر للأحداث والوقائع شريطة أن يتم هذا التجديد وفق التطور الوسطي الذي يحافظ على ثوابت الخطاب وقطعياته المعصومة، ليكون خطابا واقعيا يلامس حاجة الواقع الدعوي الذي يتطلب تجديدا بحجم التغيرات المعاشة.

وأضاف قائلا: ان هذا المشروع سيكون لبنة أولى لعدد من المشاريع الأخرى التجديدية لمنظومة من الفكري التجديدي الذي يشمل كل قطاعات الوزارة وإداراتها ليتحقق بها التجديد والتأكيد على عالمية الخطاب الإسلامي الذي لا يقتصر على «دينية الخطاب» وإنما يتوسع ليشمل المجالات التطبيقية الأخرى كالصحة والتعليم والتربية وفق منهج حضاري وسطي وأسلوب علمي راق.

وقال: إن الوزارة لتستثمر هذه المناسبة لتعبر عن كامل استعدادها للتعاون مع الجهات والهيئات التي تعزز الوعي الحضاري للإسلام وتجدد خطابه بالضوابط المنهجية المقررة.

● أسامة أبو السعود

د.الفلاح وعبدالمولى يتبادلان وثائق الاتفاقية